علم اللغة وصناعة المعجم

بقلم : دكتور علي القاسمي

الصناعة المعجمية فرع من فروع علم اللغة التطبيقي ، ولكن علماء اللغة المحدثين اهملوها لفترة طويلة في هذا القرن وانشغلوا عنها بالصوتيات والصرف والنحو • كما أن المعجميين ظلوا ينظرون الى صناعتهم على انها فن لا يتفق ومناهج البحث الموضوعية التي ينتهجها علم اللغة الحديث وآثروا الاعتماد على التقاليد المعجمية والتطبيقات المالوفة • بيد ان تصاعد اهتمام اللغويين بالمعنى منذ أوائل الستينات في هذا القرن ادى الى عنايتهم بالصناعة المعجمية ورعايتهم لها • الا أن هذه العناية وتلك الرعاية قد انصبتا على الصناعة المعجمية الأحادية اللغة ولم تشملا الصناعة المعجمية الثنائية اللغة •

وكتابنا هذا محاولة تستهدف خلق صلة وثيقة بين نتائج البحوث اللغوية الحديثة والتطبيقات المعجمية بغية تحسين المعجمات الثنائية اللغة وتمكينها من المساهمة في نهضتنا الحاضرة • وقد شرعنا بفحص المعجمات الثنائية اللغة المتوفرة ودراستها ، فالفيناها تعاني جهلا في طبيعة اللغة ووظيفة المعجمي ، وتخلط بين الوصفية والمعيارية ، ولا تفرق بين مهارة استيعاب اللغة ومهارة التعبير بها ، ولا تاخذ التطور أو التغير اللغوي في الاعتبار • ولا تميز بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية مهما اتسعت الهوة بينهما • فاستقر رأينا على أن الحاجة ملحة لأصناف جديدة من المعجمات تتسم بوحدة الهدف ورصانة الأساس اللغوي •

★ صدر عن دار بريل للنشر في لايدن كتاب جديد للدكتور علي القاسمي استاذ علم اللغة التطبيقي في جامعة الرياض وعنوانه :

Ali M. Al-Kasimi, Linguistics and Bilingual Dictionaries, Leiden: Brill, 1977.

وفي هذا المقال يتحدث الدكتور القاسمي عن نظرته الجديدة لصناعة المعجم •

وهكذا وضعنا تصنيفا جديدا للمعجمات الثنائية اللغة لا كما هي موجودة عليه في الواقع بل كما ينبغي أن تكون عليه مستقبلا · وطبقا لتصنيفنا النوعي الجديد نصحنا أولا ، ان يعد المعجم الثنائي اللغة اما لخدمة الناطقين بلغة المتن أو لخدمة الناطقين بلغة الشرح ، لأن حاجات هذين الفريقين من القراء متباينة ، ولا تؤدي محاولة الجمع بين مصالحهما الا الى صعوبات لغويـة وفنيـة واقتصادية في صناعة المعجم · ونصحنا ثانيا أن يقتصر المعجم اما على اللغة الفصحى فقط أو اللغة العامية فقط ،. لأن الفروق الصوتية والصرفية والاعرابية واللفظية بينهما تجعل جمعهما في معجم واحد عملية مربكة للمعجمي وللقارىء على السواء · وثالثا ، ان يصنف المعجم اما لاستيعاب اللغة الاجنبية المنطوقة أو المكتوبة ، واما للتعبير بها شفويا أو تحريريا ، ذلكم لأن متطلبات هاتين المهارتين متباينة · ورابعا ، أن يخصص المعجم لوصف اللغة اما كما هي عليه الآن أو كما كانت عليه في فترة زمنية سابقة ولا يجوز الخلط بين الفترات المختلفة في معجم ثنائـي اللغـة الا اذا كان هذا المعجم قد أعد للمتخصصين في فقه اللغة وتاريخ تطور المفردات · ولقد عالجنا مشكلات الصناعة المعجمية وتفصيلاتها في ضوء هذا التصنيف الجديد ·

وحددنا علاقة النحو بالمعجم تحديدا يعيننا على معرفة المعلومات النحوية التي تدخل ضمـن وظيفـة المعجم · فوجدنا أن علم اللغـة الحديث يعد المعجم « فهرسا للنحو » ، بمعنى أن النحو يقرر الانواع والاصناف ويصف العلاقات القائمة بينها ، ثم يأتي المعجم فيعرض للمورفيمات واحدة واحدة ويشير الى النوع أو الصنف الذي تنتمي له كل مورفيمة · والوصف اللغوي في المعجم الراهن ما زال ناقصا ، اذ تكتفي المعجمات عادة بتسجيل أقسام الكلام التقليدية فقط من غير أن تشير الى الاصناف الفرعية والانواع الثانوية · ولهذا ينبغي تحسين المعلومات النحوية في المعجم كما وكيفا لمساعدة القارىء على استيعاب اللغة الاجنبية والتعبير بها · ولتحقيق ذلك ينبغي أن تحتوي مقدمة المعجم على وصف نحوي منسق للغـة الاجنبية يشتمل على تصنيف نحوي جيد للمورفيمات بحيث لا نحتاج في متن المعجم الا الى اشارة موجزة الى الاصناف أو الانواع المذكورة في المقدمة ·

واذا كان المعجم الثنائي اللغة يرمي الى مساعدة القارىء على التعبير باللغة الاجنبية فلا مندوحة من تزويده بكيفية نطق المفردات · وهذا يتطلب اعادة تهجئة المداخل والشواهد تهجئة صوتية توضح نطق الكلمة حين تكون بمفردها وحين تكون مع غيرها من الالفاظ في سياق الكلام · ويجب ألا تقتصر اعادة التهجئة على تبيين

الفونيمات القطعية « الاصوات الساكنة والاصوات اللينة » بل يجب كذلك أن تبين الفونيمات غير المقطعية « كالنبر والنغم والموقف » . ويجب أن تشتمل مقدمة المعجم على مفتاح لرموز التهجئة الصوتية مع أمثلة توضيحية لكل رمز لمساعدة القارىء على التوصل الى النطق الصحيح . ولقد فضلنا التهجئات الفونيمية رغم ما تتصف به الاخيرة من دقة ووفرة تفاصيل . ذلك لأن التهجئات الفونيمية أيسر استعمالا للقارىء غير المتخصص . وهالنا تخليط المعجمات بالنسبة للغة الواجب اعادة تهجئتها في المعجم الثنائي اللغة فوضعنا مبدأ جديدا ينص على اعادة تهجئة لغة المتن اذا كان المعجم معدا للناطقين بلغة الشرح ، وعلى اعادة تهجئة الشرح اذا كان المعجم خاصا بالناطقين بلغة المتن .

ونحن نعترف أن طريقة التلفظ المقترحة ما تزال تكتنفها الصعوبات ، ولهذا لم نتردد في تأييد « المعجم الناطق » الذي تدون مواده على بطاقات منفصلة ترتب ترتيبا ألفبائيا في درج أو أكثر بحيث يستطيع الطالب أن يتناول البطاقة المطلوبة ويضعها في جهاز تسجيل خاص فتقرأ له بما فيها من شواهد وأمثلة .

وحينما تعرضنا الى مشكلات الدلالة في هذا الكتاب اقتصرنا على أهمها . فقد تطرقنا الى مسألة اختيار المقابلات في المعجم الثنائي اللغة ، فقسمنا المقابلات الى مقابل ترجمي وهو الذي يتكون من لفظة واحدة ويمكن تضمينها حالا في عبارة أو جملة بلغة الشرح ، ومقابل تفسيري ويتكون من أكثر من لفظة واحدة ولا يمكن تضمينه حالا في عبارة أو جملة بلغة الشرح . وفضلنا المقابلات الترجمية لسهولة استعمالها من قبل القارىء الاجنبي . وحينما لا يجد المعجمي مقابلا لمدخل ما فانه لا بد وان يوجده باتباع احدى طرائق اشتقاق الالفاظ المعروفة وهي تعريب اللفظة الاجنبية أو ترجمتها أو اختراع لفظة جديدة أو اضفاء معنى جديد على كلمة موجودة من قبل أو التوسع في دلالة كلمة قائمة أو نحت كلمة جديدة من أصول مستمدة من اللغة ذاتها أو منها ومن لغة أخرى .

ولما كان من الصعوبة بمكان ايجاد مقابلات مطلقة لها الدلالة ذاتها والوظيفة النحوية عينها فقد أكدنا علي ضرورة تنبيه القارىء الى مواطن الاختلاف بين المقابل والمدخل لتجنبه الوقوع في أخطاء في الاستيعاب والتعبير باللغة الاجنبية .

ثم عالجنا مشكلة التمييز الدلالي الذي تكون الحاجة ماسة الى استخدامه عندما يكون للمقابل أكثر من معنى واحد أو عندما يكون للمدخل اكثر من مقال واحد ولا يستطيع القارىء التمييز بين هذه المقابلات . وهنا يعمل المميز الدلالي على التفريق بين دلالات هذه المقابلات المختلفة واستعمالاتها وأشرنا الى تخبط المعجمات في معالجة هذه المشكلة .

وبعد دراسة التمييز الدلالي دراسة موضوعية وتحليل طبيعته تحليلا دقيقا وتحديد المواقع التي يكون ضروريا فيها وتعيين اللغة التي يجب أن يعطى بها توصلنا الى صيغ ثابتة تحكم استخدام المميزات الدلالية واللغة التي يصاغ بها وذلك على النحو الآتي :

أولا : في المعجم المخصص للتعبير :

ك* = (ک) م ؛ و ک (ک) م

ك* = (ک مـ) م* ؛ (ک مـ) م*

وثانيا في المعجم المخصص للفهم :

ك = (مـ) م*

ك* = (مـ ک) م* ؛ (مـ ک) م* .

وفي هذه الصيغ الأربع :

ك = المدخل .

ک = المميز الدلالي للمدخل ، ويصاغ بلغة المتن .

م = المقابل .

مـ = المميز الدلالي للمقابل ، ويصاغ بلغة الشرح .

* = تعدد المعاني .

كم = المميز الدلالي المشترك بين المدخل والمقابل ، ويصاغ بلغة المتن .
مك = المميز الدلالي المشترك بين المدخل والمقابل ، ويصاغ بلغة الشرح .

ومن ثم أشرنا الى وسائل تحقيق التمييز الدلالي في المعجم مثل الترقيم (اي استعمال النقط والفواصل وما أشبه) والتعاريف والمرادفات ، والشواهد أو الأمثلة التوضيحية ، والنص على أقسام الكلام التي تنضوي تحتها المفردات ورموز استعمال الالفاظ التي توضح العلم أو الفن الذي تندرج تحته الكلمة والكلمات أو العبارات التوضيحية .

ومن المشكلات التي تجابهها الصناعة المعجمية مسألة توضيح العلاقات العضوية بين المفردات التي تنتمي الى عائلة لفظية واحدة . ففيما عدا بعض المعجمات التي تتناول العربية وبقية اللغات السامية الحية التي تنتهج الترتيب الجذري لمداخلها ، فان الاغلبية الساحقة من المعجمات ترتب موادها ترتيبا ألفبائيا يؤدي الى تشتيت مفردات العائلة اللفظية الواحدة في عرض المعجم وطوله .

وهذا لا يساعد القارىء على ادراك الصلات الاشتقاقية والدلالية بين المفردات وهكذا يصعب عليه تعلم المواد الجديدة أو حفظها .

وليس من اليسير تعميم الترتيب الجذري في المعجمات قاطبة وذلك لسببين أولهما عدم تمكن القارىء غير المتخصص من العثور بسهولة على الالفاظ التي يبحث عنها اذا كانت قد جمعت تحت الجذر ، اذ يصعب على القارىء الاجنبي غير المتخصص أن يدرك أن كلمات (استفهم) و (مفهوم) تندرج تحت (فهم) مثلا . وثانيهما أن التباين بين الانظمة الصرفية للغات يجعل من الترتيب الجذري اكثر ملاءمة لمعجمات اللغات السامية وأقل نفعا في معجمات اللغات الاخرى . ونظرا لأننا نستهدف تيسير استخدام المعجم للقراء عامة ولأن أغلبية المعجمات الثنائية اللغة تتناول لغات غير سامية ، فقد كان علينا أن نسقط الترتيب الجذري من حسابنا ونسعى الى ابتكار وسيلة جديدة تحافظ على العلاقات بين مفردات العائلة اللفظية الواحدة . ولقد توصلنا الى طريقة جديدة أسميناها « طريقة جمع شمل العائلة اللفظية تدعو الى اشتمال المعجم على دراسات اشتقاقية قصيرة للعوائل اللفظية حيثما دعت الضرورة وكحد أدنى يجب أن تحتوي المداخل الرئيسية على جميع المفردات المشتقة من الكلمة الاساسية وأن تدرج التعابير الاصطلاحية في مداخل مستقلة تلي الكلمة الاساسية مباشرة .

وتناولنا الاتجاهات القائمة في تسجيل طريقة استعمال الالفاظ في المعجم بالتحليل ، فوجدنا ان هناك اتجاهين رئيسيين في هذا الباب أولهما الاتجاه التوجيهي الذي يتسم بتعليقات على الاستعمال بطابع وعظي أو زجري كأن يصف بعض المفردات بالسوقية أو الانحطاط أو عدم اللياقة ، وثانيهما الاتجاه الوصفي الذي يستخدم مصطلحات ذات دلالات محايدة لوصف طريقة استعمال الالفاظ .

وأيدنا من حيث المبدأ ضرورة قيام المعجم بتزويد القارىء بمعلومات مفيدة عن طريقة استعمال المفردات والتراكيب وذلك باستخدام نوعين من رموز الاستعمال لوصف كيفية استعمال أهل اللغة للمفردات والمصطلحات : أولهما رموز الاستعمال اللغوي مثل قياسي وغير قياسي ومحلي وشعري وطبي ، وثانيهما رموز الاستعمال الاجتماعي من قبيل ودي وعدائي ويستعمل للتحقير ويستعمل بين النساء فقط وما الى ذلك . ولكننا من ناحية أخرى فضلنا الاتجاه الوصفي انطلاقا من ايماننا بأن مسؤولية المعجمي أشبه ما تكون بمسؤولية المؤرخ الذي يسجل الاحداث كما تقع فعلا لا كمسؤولية المشرع الذي يضع القوانين التي ينبغي ان يهتدي بها السلوك ويسير عليها الناس . وهكذا فان وظيفة المعجم تنحصر في وصف اللغة المستعملة وتسجيلها وليس من مهمته وضع أسلوبها أو تفضيل صيغة على أخرى .

ولقد اختلف اللغويون والمعجميون حول كيفية معرفة الاستعمال وتسجيله في المعجم أي تحديد الرموز الوصفية أو التقييدية وتوزيعها على مفردات المعجم وتعابيره الاصطلاحية . فاقترح بعضهم توجيه عدد من الاسئلة الى طائفة كبيرة من الناس لاستطلاع رأيهم في استعمال المفردات والتعابير الاصطلاحية موضوع البحث ، وهذا ما يطلق عليه بالاستفتاء . ودعا بعضهم الى استخدام ما يسمى بطريقة المحلفين ، حيث يتم اختيار عدد من الكتاب والمفكرين البارزين لاستفتائهم حول استعمال المفردات المتنازع على طريقة استعمالها . بيد أن لنا مأخذ على طريقتي الاستفتاء والمحلفين لأننا نعتقد ان ما يقال عن الاستعمال قد يختلف عما يمثل الاستعمال في الواقع . وان خير طريقة لتسجيل الاستعمال هي استقراء اللغة المكتوبة والمحكية ووصفها بصورة موضوعية أمينة أي أننا يجب أن نلاحظ كيف يستعمل أبناء اللغة مفرداتها وتراكيبها والمعاني المركزية والهامشية .

ومن القضايا التي عرضناها قضية الشواهد التوضيحية . وعلى الرغم من أن سرد الشواهد من الشعر والنثر للتدليل على صحة وجود المفردات أو تبيين سلوكها

الدلالي أو النحوي هو مـن صلب التقاليد المعجمية العربية ، فان المعجمات الثنائية اللغة التي تصنف في العالم العربي في الوقت الراهن تكاد تغفل استخدام الشواهد اغفالا مشينا . في حين أن الشواهد والأمثلة التوضيحية أضحت اليوم من مقومات المعجمات الانكليزية مثلا على الرغم من أن ذلك تقليد حديث العهد فيهـا اذ كان مستعملا في عهد الدكتور صموئيل جونسن الذي كان أول من ضمنها معجمه الذائع الصيت الموسوم بـ « معجم اللغة الانكليزية » الذي نشر لأول مرة سنة ١٧٥٥ م . وتعمل الشواهد في المعجم علـى شحذ شغف القـارىء وولعـه عندما يرى اللفظـة مستعملـة في نص فعلـي حـي ، وتعميق استيعابه للضوابط النحويـة والدلالية والاسلوبية التي تنظم استعمال اللفظة وذلك عن طريق وضع هذه الضوابط موضع التنفيذ . وفي المعجم الثنائي اللغة يمكن اختيار الشواهد بشكل يهدف الـى اعطاء القارىء فكرة عن حضارة الناطقين باللغة الاجنبية التي يتناولها المعجم .

وعلى الرغم من أن التقاليد المعجمية العربية تقتصر على الاستشهاد من الادب الجاهلي والادب الاسلامي في عصره الاول بل وعلى وجه الخصوص من الشعر الجاهلي والقرآن الكريم وتسند الشواهد الى قائليها ما أمكن فاننـا أجزنا للمعجم الثنائي اللغة اقتباس شواهده من كافة عصور اللغة ما دامت هذه الشواهد قيد الاستعمال ، وليس من الضروري اسناد الشواهد الى قائليها والمصادر التـي استقيت منها لأنه ليس القائل هو المهم ، بل الكيفية التي استعملت بها الكلمة هي التي تهمنا ، كما ان الاسناد الكامل يتطلب مساحة كبيرة . بل واكثر من ذلك أجزنا للمعجمي ومساعديه وضع الشواهد الموجزة لتحقق الاقتصاد في حجـم المعجم ونفقاته وتوجه الانتباه الى المشكل مباشرة . ولكننا اكدنا علـى ضرورة استخدام الشواهد التوضيحية بصورة منتظمة ومتساوقة بحيث يتبع كل معنى من معاني المدخل بشاهد موجز واحد على الاقل ، وأن تترجم جميع الشواهد الى لغة القارىء لكيلا تصبح عديمة الفائدة بسبب الكلمات الغريبة التي قد ترد فيها .

ومن المسائل التي لم تبحث من قبل الشواهد الصورية ، ونعني بها تشكيلات الخط والنقطة والمساحة التي تمثل الحوادث والاشياء والتي تظهر في بعض مداخل المعجم لتعزز فهم القارىء للتعريف او المرادف . وقـد جرت العادة علـى تضمين هذه الشواهد الصورية في المعجمات الاحادية اللغة في أوربا وأمريكا ، وفي المعجمات الثنائية اللغة في العالم العربي بيد أن استخدامها لا يتم وفقا لمبادىء مدروسة أو

معلومة والدليل على ذلك أن أحدا لم يتطرق لبحث هذه المبادىء في الدراسات اللغوية أو المعجمية · وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن استخدام الصور والرسوم في المعجم شيء اعتباطي تتحكم فيه الصدفة وأهواء المحرر ومساعديه الذين لا ينظرون بجدية الى أهمية الشواهد الصورية · فعندما عزم محررو معجم وبستر الدولي الثالث على اضافة ما يقرب من عشرة الاف من المفردات والمعاني الجديدة التي لم تكن موجودة في طبعته الثانية لجأوا الى تخفيض عدد اللوحات الملونة والرسوم بنسبة تتراوح ما بين الثلث والربع ·

ونحن نخالفهم الرأي ونري في الشواهد الصورية ضرورة لا غنى عنها في المعجم الجيد وندعو الى استعمالها بصورة منتظمة وعلى أسس قويمة · فالشواهد الصورية تعمل على تفسير المقابل اللفظي وتزود القارىء بأمثلة بصرية يمكن تعميمها للتوصل الى ادراك مفهوم معين· وقد يتبادر الى الذهن أن الشواهد الصورية ذات فاعلية محدودة لأنها لا تستعمل الا مع الاسماء المجردة · غير اننا اذا أمعنا النظر في الألف الاول من الكلمات الشائعة الاستعمال وجدنا أن الاسماء تشكل قرابة نصف أقسام الكلام · بالاضافة الىأن بامكاننا استخدام الشواهد الصورية في توضيح الافعال خاصة اذا استعملنا العناوين والتعليقات اللفظية معها ·

وهناك من يقلل من شأن الشواهد الصورية استنادا الى نظرية الاستبطان الذاتي التي تقول بأن القارىء لا يفهم مدلول الرسم ما لم يكن على دراية سابقة بفحوى الشيء المرسوم · واذا كانت هذه النظرية تجد لها بعض التطبيقات العملية فان نظرية المنبه التي ترى بأن الادراك الصوري يتم بفضل خصائص المنبه تصدق في حالات كثيرة أخرى · ومن هنا ينبغي ألا نهمل الشواهد الصورية في المعجم أو نغفل الاستفادة منها على أن يخضع استخدامها لضوابط موضوعية بشكل منتظم بحيث تستخدم كلما كانت خصائصها أقدر على التفريق والتمييز وأكثر اقتصادا من المقابلات اللفظية ·

وعرضنا خصائص الشواهد البصرية الجيدة لتعين المعجمي في عملية الاختيار · وحددنا هذه الخصائص بالايجاز ، والدقة ، وسهولة التفسير الذي يتطلب البساطة والضبط ، والكمال والوضوح ·

ومن المسائل التى عنى كتابنا بمعالجتها مكان المعجم الثنائي اللغة في برامج تعليم اللغات الاجنبية . فمن المعلوم أن الطريقة المباشرة في تدريس اللغات الاجنبية التي حظيت بالانتشار في النصف الاول من هذا القرن لا تحبذ استخدام الترجمة بأي شكل من الاشكال ومن هنا استبعدت المعجم الثنائي اللغة من دروس اللغة الاجنبية . غير أن البحوث الرصينة في علم اللغة التطبيقي أثبتت أن الخطر لا يكمن في استعمال اللغة القومية في اساءة استعمالها ولا مندوحة من الاستعانة بهـا للاقتصاد في الجهد والوقت اللازمين لتعليم الللغة الاجنبية فالمبتدئون في تعلم اللغة الاجنبية لا يفهمون معاني الكلمات اذا أعطيت باللغة الاجنبية ذاتها ولا مندوحة من تزويدهم بمعانيها بلغتهم القومية .

ويحتاج الطلاب ذوي المستوى المتوسط الى معجم ثنائي اللغة أثناء قراءتهم النصوص المبسطة في اللغة الاجنبية . أما بالنسبة للطلاب المتقدمين فعليهم استخدام معجم أجنبي أحادي اللغة . غير أن فائدة هـذا المعجم تقتصر على فهم النصوص المدونة باللغة الاجنبية . اما اذا أراد الطالب التعبير بتلك اللغـة فعليه أن يستعين بمعجم ثنائي اللغة . ومن هنا تبرز أهميـة المعجم الثنائي اللغـة في تعلـم اللغات الاجنبية .

ولقد أشرنا الى أهمية تناول المعجم المدرسي لبناء الكلمة الفونيمي وتركيبها الصرفي والتغيرات النحوية التي تتعرض لها ، وسلوكها الاعرابي ومعانيها وتناولنا هذه الامور بشيء من التفصيل . ومن ناحية أخرى فان وجود المعجم الجيد لا يكفي وحده بل ينبغي تزويد الطـلاب بثقافة معجميـة تمكنهم من معرفة كيفية استعمال المعجم والاستفادة منه الى أقصى حد .

دكتور علي القاسمي